هل من حالة أقلّويّة في أعقاب "الربيع العربيّ"؟

يسري خيزران*

فاجأت الثورات الشعبيّة، التي انطلقت من تونس وامتدّت إلى مصر وليبيا واليمن والبحرين وسوريّة، عالمَ الاستشراق الغربيّ والإسرائيليّ، كما فاجأت كلَّ المنظومات الاستخباراتيّة والمخابراتيّة في الغرب على حدٍّ سواء. فللمرّة الأولى في تاريخ العرب الحديث، اندلعت ثورات شعبيّة عارمة وسلميّة نجحت في إسقاط أنظمة استبداديّة عاتية سخّرت حالة والوهن والانهزاميّة لبناء شرعيّة الخنوع لواقع الحال. فانطلاق الثورات الشعبيّة جاء بالأساس لتحرير الإنسان العربيّ وإعتاقه من حالة الرعويّة، والانتقال به من الرعويّة غير المشروطة إلى حالة المواطَنة. ولعلّ أكثر ما ميّز هذه الثورات أنّها جاءت عنفوانيّةً، دون أجِنْدة سياسيّة أو خطاب أيديولوجيّ، مُطلِقةً صرخة شعبيّة ضدّ استمرار الاستبداد والفقر والفساد والتهميش والإقصاء. كذلك يجب على الباحث التوقُّف عند حقيقة أنّ هذه الثورات، باستثناء حالة البحرين، اقتصرت على البلدان العربيّة ذات الأنظمة الجمهوريّة. وبالتالي، فإنّ الثورات جسّدت فشلَ السياسات الاجتماعيّة والاقتصاديّة لهذه الأنظمة وإفلاسَ خطابها الثوريّ بداية، ومن ثَمّ إفلاسَ خطاب التمنين الذي رُوِّج له في العقود الأخيرة. بهذا المعنى فإنّ هذه الثورات، في مكوّنها الأكبر، انطلقت من ديناميكيّة داخليّة عكست عمق المأزق الاجتماعيّ والسياسيّ الذي تعاني منه البلدان العربيّة، كما أنّها عكست مدى فشل النخَب العربيّة الحاكمة، التي لم يقتصر إخفاقها على عدم توفير الحياة الكريمة لمواطنيها رغم امتلاكها لمقدرات الدولة، بل تعدّاه إلى الإخفاق في صياغة هُويّة وطنيّة حقيقيّة ومفهوم حقيقيّ للمواطن، حيث طَفَتْ على السطح ولاءات ما قبل الدولة، كالعشائريّة والقبائليّة، وأخطرها إفراز الحالة الطائفيّة، ولا سيّما في بلدان التنوّع العرقيّ والمذهبيّ.

جاءت الثورة السوريّة امتداداً لثورات "الربيع العربيّ" التي انطلقت من تونس، وتشابهت مع سابقاتها في بعض مفاصل تطوّرها وصيرورتها، قُبَيل أن تتحوّل إلى ثورة مسلّحة وحرب أهليّة بدايةً ومن ثَمّ إقليميّة. انطلقت الحركة الاحتجاجيّة في سوريّة بشعارات إصلاحيّة سياسيّة تُوجّهها قوى سياسيّة معارِضة وهيئات مدنيّة مؤلّفة من فئات اجتماعيّة شابّة مغتربة عن أيديولوجيّة الدولة وثقافتها، وتائقة إلى التحرّر من الدولة الأمنيّة، ومتأثّرة بالأجواء الثوريّة في المنطقة العربيّة. لكنّ الزخْم الشعبيّ الرئيسيّ للثورة جاء على خلفيّة اتّساع القِطاعات الاجتماعيّة المتضرّرة من سياسات النظام الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وبخاصّة منذ تعزيز سياسة الخَصْخَصة وسياسة اللّبْرَلة الاقتصاديّتين عام 2005. لا شكّ أنّ طرح مسألة الأقلّيّات أخذ يتسارع بعد اندلاع الثورة في سوريا. وبالرغم من أنّ نظام البعث كثيراً ما حاول أن يؤسّس لشرعيّته الرسميّة انطلاقًا من القوميّة العربيّة العلمانيّة الجامعة لكلّ الأطياف، ومن خطاب المقاومة والصمود والممانعة، فإنّه لم يتورّع عن توظيف العقدة الأقلّويّة في سبيل حشد الطائفة من خلف النظام وإثارة الخوف الأقلّويّ لدى أطياف اجتماعيّة أخرى تحمل في ذاكرتها الجماعيّة العقدةَ نفسها. بذا، وبسبب هيمنة الطائفة على المؤسّسة الأمنيّة، نجح النظام في إقناع

أطياف أقلّويّة أنّ سقوط النظام هو تهديد وجوديّ للطائفة بعامّة. بَيْدَ أنّ الأخطر من ذلك هو أنّ اندلاع الثورة في سوريا ولّد حالة من الاصطفاف الطائفيّ الأهليّ امتدّت إلى المحيط، ولا سيّما لبنان والعراق. ففي لبنان، لطالما استنجد المهمّش الشيعيّ هناك بسوريا واعتمد عليها لتجاوز التهميش المؤسّساتيّ الواقع عليه، فلم يكن من المستبعَد أن يبقى على تحالفه مع النظام، آخذًا في الاعتبار الرؤيا القائلة أنّ النظام في سوريا هو ظهر المقاومة الإسلاميّة في لبنان، وأنّ المقاومة لا تستطيع أن تتخلّى عن ظهرها.[1]

في السياق ذاته، وبسبب نزعة نظام نوري المالكي الطائفيّة الواضحة، ساد الاعتقاد في العراق أنّ سقوط نظام البعث في سوريا (الذي جاء نظام المالكي على أنقاضه) سيؤدّي إلى اندلاع ثورة تقودها الفعّاليّات الإسلاميّة والبعثيّة المهمّشة في العراق. هذا الخطاب الحازم المبسّط للأمور جاء ضمن حالة من حالات إقليميّة تداخلت في المشهد السوريّ، وأدّت -في ما أدّت-إلى إفراز قضيّة الأقلّيّات في المشرق العربيّ على وجه الخصوص. فتحالفات نظام البعث السوريّ ألقت بظلالها على مرحلة ما بعد الثورة، ولا سيّما أنّ فشل أداء المعارضة السوريّة زاد من احتمال كارثيّة التداعيات المترتّبة على سقوط النظام، وعلى وجه التحديد عجز المعارضة السوريّة عن طرح بديل مدنيّ حقيقيّ للنظام في سوريا، وهو ما يفتح الباب على كلّ الاحتمالات في مرحلة ما بعد السقوط.

في هذا الصدد، كتب المفكّر عزمي بشارة يقول: "لم تَغِب المَحاور الدوليّة، تمامًا، بالأصل، فقد لعبت إيران وروسيا دورًا في تشجيع النظام السوريّ على الصمود في وجه المَطالب الشعبيّة، واستخدام العنف بشكلٍ لم يجرؤ زين العابدين بن علي، وحسني مبارك (ولا حتّى شاه إيران في حينه) على مجرّد التفكير فيه. وقد تدخّلت قوًى غربيّة وخليجيّة مباشرة في ليبيا، على شكل حظر جوّيّ وضربات جوّيّة ضدّ قوّات القذّافي، ولم يَتْبع ذلك تدخّل برّيّ. أمّا في سورية، فاقتصر الدعم على تسليح غير منتظم للمعارضة من بعض دول الخليج، ودعم إنسانيّ غربيّ ظلّ متواضعًا وعاجزًا عن التعامل مع حجم الكارثة التي قاد إليها تحوّل النظام السوريّ إلى شنّ حرب تدمير واسع وتهجير وإبادة. وكان الخوف الغربيّ على استقرار الحدود مع إسرائيل، والخوف من الإرهاب "الإسلاميّ" الطابع من عوامل امتناع الغرب عن دعم الثورة السوريّة. في حين حظِيَ النظام السوريّ بدعم غير محدود من روسيا وإيران، وشمل الدعم تدخّلًا ميليشياويًا عسكريًا مباشرًا ذا طابع طائفيّ سافر من العراق ولبنان. ولم يرغب الغرب في دخول صِدام مع هذا المحور بدون أن يضمن النتائج، وشكْل النظام القائم في سورية. فذهبت إيران بعيدًا في استغلال التعدّديّة الطائفيّة العربيّة للنفوذ السياسيّ والأمنيّ، وفي تنظيم المليشيات الطائفيّة المسلّحة، وفرضها على الدول العربيّة الضعيفة".[2] ورغم أنّ كاتب هذا المقال يختلف مع بشارة في تحليل دوافع عسكرة الثورة، فإنّ التحليل الذي يقدّمه الأخير لصيرورة الثورة يبدو مُقْنعًا إلى حدّ بعيد، إذ يقول بشارة:

"بقي الطابع الشعبيّ للثورة السوريّة قائمًا، ولكنّها أصبحت ثورة مسلّحة، فبسبب طبيعة النظام الاستثنائيّة لناحية القمع والفساد وعدم القابليّة للإصلاح، ظلّت الثورة وجْهة آلاف الشباب الذين انتقلوا من المظاهرات السلميّة إلى أشكال أخرى من المشاركة. ولكن، بسبب الطابع غير المنظّم وغير الخاضع لبِنًى وطنيّة سياسيّة عسكريّة، وانتشار تبنّي الخطاب الإسلاميّ الشعبويّ من المجموعات

[1] خطاب الأمين العامّ لحزب الله السيّد حسن نصر الله في الرابط الآتي: (مستقى بتاريخ 26 كانون الثاني 2017)
https://www.youtube.com/watch?v=Z5aUCr2G12Y
[2] عزمي بشارة، من قمع الثورات الى صراع المحاور الخارجيّة، العربيّ الجديد، 19 تشرين الأوّل 2014.

المسلّحة، نشأت سهولة طمس الفرق بينها وبين القوى الإسلاميّة التي كانت فاعلة على الساحة بين العراق وسورية، بعد الاحتلال عام 2003، ثمّ في ظلّ النظام العراقيّ الجديد الذي اتّخذ طابعًا طائفيًا وتحالف مع إيران والولايات المتّحدة في الوقت نفسه".[3]

شكّل تراجع سلطة الدولة وأجهزتها الأمنيّة والإداريّة إفرازًا طبيعيًا لاندلاع الثورة في مصر، حيث باتت سطوة هذه الأجهزة على حياة المواطن على مدى عقود مضت تجسيدًا حيًا يوميًا لحالة القمع والتهميش والتطويع؛ ولذا فإنّه من الطبيعيّ أن يوجّه هذا الإنسان المقموع جُلّ غضبه على تلك الأجهزة، وبالتالي تَرتَّب على ذلك نقمة الأهل على الدولة وترافق ذلك مع وقوع بعض اعتداءات استهدفت المصريّين الأقباط في مصر وكنائسهم. ولم تكن تلك الاعتداءات بأيّ شكل من الأشكال جزءًا من حالة منظّمة قامت بها حركة أو تيّار معيّن، وإنّما جاءت في خضمّ انهيار سلطة الدولة والمدّ الإسلاميّ الشعبيّ الذي فسّرته جماعات أهليّة وراديكاليّة إسلاميّة على أنّه تصريح مفتوح باستهداف الآخر. ولَطالما سادت حالة من الشكّ بين المجتمع الأهليّ القبطيّ وحركة الإخوان المسلمين في مصر، منذ العهد الملكيّ، بسبب معارضة الفعّاليّات السياسيّة والاجتماعيّة والفكريّة القبطيّة لأدينه الحيّز العامّ، والتمسّك بالمعتقَد الوطنيّ المصريّ. وبالرغم من وقوع حوادث اعتداءات متكرّرة وبروز حالة هجرة منذ عام 2011، فإنّه من الـمُبالَغ فيه الحديث عن أزمة أقلّيّات في مصر؛ وذلك لأنّ كلّ ما لحق بالمصريّين الأقباط كان امتدادًا لحالة الانهيار والفوضى وتراجع مكانة ودَوْر مؤسّسات الدولة التي رافقت الثورةَ ونتجت عنها. وبالتالي فإنّ الإفراز الحقيقيّ والواضح لحالة أقلّويّة وقع في سوريّة نتيجةً لتداخل المكوّنات الداخليّة للواقع السياسيّ السوريّ مع الانهيارات والصراعات الإقليميّة.

جاء صعود الحركات الجهاديّة -التكفيريّة في العراق وسوريّة يرافقه إفراز تصعيديّ لمشكلة أقلّيّات في المنطقة العربيّة، وتَمثّل في تصوير هذه الحركات وتصوير نفسها هي أيضًا على أنّها تهديد وجوديّ لكلّ حالات التنوّع والتعدّديّة الدينيّة والمذهبيّة في المشرق العربيّ الكبير. وفي الواقع، إنّ السواد الأعظم من ضحايا هذه الحركات الجهاديّة كان من المسلمين السنّة الذين خرجت هذه الحركات للقتال باسمهم وتحت ذريعة الدفاع عن دَورهم في المنطقة.

إنّ المخاوف التي أثارها صعود الحركات الجهاديّة -التكفيريّة لدى الجماعات الأهليّة الأقلّويّة في سوريا والعراق لم تكن مُفترَضة أو مُتخيّلة، وذلك أنّ هذه الحركات في سلوكيّاتها وخطابها أعلنت حربًا شعواء على التعدّديّة المذهبيّة والدينيّة. بالرغم من ذلك، تفرض علينا النزاهة القول إنّ أيّ استهداف لهذه الجماعة الأهليّة الأقلّويّة أو تلك يثير لدى هذه الجماعات فزعًا وجوديًا مَردُّهُ بالأساس التصوّرُ الذاتيّ لحالة الخوف الأقلّويّة. في أحيان كثيرة، كان أيّ استهداف عينيّ لهذه المجموعات الأقلّويّة يبدو وكأنّه مشروع إبادة. ففضلًا عن التصوّر الذاتيّ لحالة الأقلّويّة، جاء الخطاب السياسيّ - الجهاديّ لهذه الحركات مثيرًا للفزع والرعب في صفوف المجموعات الأهليّة - الأقلّويّة في سوريّة والعراق ولبنان التي هي -في نهاية المطاف- جزء لا يتجزّأ من الكلّ بشكل أو بآخر.

لم يشهد تاريخ الدولة الإسلاميّة الطويل اضطهادًا أو ملاحقةً للأقلّيّات الدينيّة أو المذهبيّة في العالم الإسلاميّ، وخير دلالة على ذلك ما يذهب اليه العديد من المؤرّخين الإسرائيليّين بشأن أنّ العالم الإسلاميّ لم يشهد تطوّر "مشكلة يهوديّة"، على نحوِ ما كان الحال عليه في

[3] المصدر نفسه.

تاريخ اليهود في العالم المسيحيّ الأوروبيّ. وبالرغم من ظهور حالات استثنائيّة تعرّضت فيها جماعات أقلّويّة لسياسة اضطهاد أو ملاحَقة، فعلى الجملة الإسلامُ كمنظومة سياسيّة أوجدَ منذ بزوغه تأطيراً شرعيًا لحالة الاختلاف الدينيّ في الدولة، وإنْ لم يكن تأطيراً متساوياً، غير أنّه وفّر لهذه الجماعات حياة كريمة منبثقة عن النظام السياسيّ والأخلاقيّ للإسلام.[4] إنّ الإسلام كنظام سياسيّ، وفي تاريخه العامّ، لم يضطهد الأقلّيات، كما أنّه لم يشعر يومًا أنّه مهدّد من قِبَلها. حتّى عندما كان المسلمون أقلّيّة عدديّة في الدولة الإسلاميّة في القرون الثلاثة الأولى من عمرها، لم تنتهج تلك الدولة سياسة قمعيّة أو أسلمةً منهجيّة إلّا في حالات عينيّة، ولا سيّما عندما شهدت تمرّدًا ضدّ سلطة الدولة على نحو ما كان الحال عليه حين تمرّدت قبائل البربر في شمال أفريقيا. وبالتالي، فإنّ هذا الصعود المفاجئ والدمويّ لهذه التنظيمات يجب أن يسجّل كحالة مأزقيّة لا يمكن فصلها عن سياقها الآنيّ المرتبط بطبيعة الأنظمة التي حكمت سوريا والعراق، والتطوّرات التي شهدها المشرق العربيّ في العقود الأخيرة.

ومنذ القرن التاسع عشر، حاولت الدولة العثمانيّة إعادة ترتيب علاقاتها مع رعاياها وَفق مفاهيم سياسيّة جديدة مُستوحاة من الغرب، وبالتالي يمكن إلى حدّ بعيد ربطُ بداية مشكلة الأقلّيّات في المنطقة بالسياسة الاستعماريّة التي اعتمدتها الدول الغربيّة، تلك الدول التي لم تتورّع عن توظيف حالات الاختلاف لتعميق الانقسام والتشرذم. والأمثلة على هذا عديدة، سواء أكان في حالة بلدان المغرب العربيّ التي وقعت تحت حكم الاستعمار الفرنسيّ أو الانتداب الفرنسيّ في سوريّة ولبنان، أو كان تحت حكم الاستعمار البريطانيّ في العراق ومصر وفلسطين، كما أنّ الحركة الصهيونيّة -ومن ثَمّ إسرائيل-كثيراً ما حاولت تنفيذَ مشروع أقلّويّ في المنطقة ليعمّ منطقُ التجزئة، وتغييبَ منطق الهُويّة الجامعة.

أعادت الثورات الشعبيّة إفراز معضلة الأقلّيّات القوميّة والعرقيّة، وعلى وجه التحديد المسألة الكرديّة التي أرجئَ حلّها منذ الحرب العالميّة الأولى، تارةً لاعتبارات المصالح الإستراتيجيّة للقوى العظمى، وتارةً في سبيل الحفاظ على المنظومة الإقليميّة التي تبلورت في أعقاب انهيار الدولة العثمانيّة، حيث أدّى انحسار سلطة الدولة الاستبداديّة الأمنيّة بفعل الثورات إلى تمدّد المشروع القوميّ الكرديّ على حساب الدولة القُطْريّة، وإنْ أخذ هذا التمدّد أشكالًا مختلفة في العراق وسوريا وتركيا. ففي العراق، ذهب المشروع القوميّ الكرديّ بعيدًا تحت ذريعة محاربة تنظيم الدولة الإسلاميّة، مستغلًّا حالة الفوضى من أجل توسيع الرقعة الجغرافيّة الخاضعة لسيطرة إقليم كردستان. كذلك بدا الأمر وكأنّ المشروع القوميّ الكرديّ يسعى إلى "تكريد" مناطق سيطر عليها من خلال إفراغها من سكّانها العرب في شمال العراق.

لربّما إسرائيل هي أكثر مَن حاول توظيف قضيّة الأقلّيّات لخدمة مصالحها في المنطقة، إذ إنّه منذ اندلاع الثورات الشعبيّة وما ترتّب عليها من حالة تفكّك للنظام السياسيّ والاجتماعيّ في المنطقة، أطلقت الدولة العبريّة مشروعًا لتجنيد العرب المسيحيّين في صفوف الجيش. ليس من قبيل المصادفة أن يأخذ هذا المشروع دفعة قويّة منذ عام 2011، وذلك من خلال تأسيس أُطر أهليّة لتشجيع التجنيد وتمرير قانون يفصل العرب المسيحيّين عن المجتمع العربيّ في ما يتعلّق بالتوظيف، وكذلك قرار وزارة الأمن الإسرائيليّة إرسال أوامر

[4] B. Winder, "Islam as State Religion- A Muslim Brotherhood View in Syria" The Muslim World, Vol. 44 (1954), pp. 215-226.

تجنيد تطوّعيّة للشبّان والشابّات المسيحيّات، وابتداع الهُويّة القوميّة الآراميّة. كلّ هذا تحت شعار حماية المسيحيّين في الشرق الأوسط، وتسويق إسرائيل غربيًا على أنّها باتت المكانَ الآمن الوحيد للمسيحيّين في الشرق الأوسط. جاءت حرب الجهاديّين على الإيزيديّين في شمال العراق فرصة ذهبيّة لإسرائيل لإظهار نزعتها الإنسانيّة المتضامنة مع الأقلّيّات، حيث عملت إسرائيل جاهدةً على الترويج لقضيّة الإيزيديّين وتقديم عروض لمساعدتهم، في محاولة واضحة ومدروسة للتأكيد على أخلاقها ومساندتها للمستضعَف.[5]

من الواضح أنّ حالة الانهيار والفوضى التي نجمت عن اندلاع الثورات الشعبيّة وانحسار سلطة الدول بعد عقود من الطغيان والكبت والاقصاء، لم تأتِ بمردودٍ خيّر على المجموعات الأهليّة والأقلّويّة في المشرق العربيّ (إلّا حالة الأكراد في العراق)، غير أنّ ذلك لا يقتصر على هذه المجموعات، بل امتدّ إلى المحيط بأشمله. بَيْدَ أنّ تآكل الذاكرة الجماعيّة لدى هذه الجماعات، مع المدّ السريع للحركات الجهاديّة -التكفيريّة، وخطاب التهديد والوعيد الذي جاءت به هذه الحركات، كلّ هذا خَلَق انطباعًا مُفادُهُ أنّه ثمّة حالة أقلّويّة خاصّة بالمشرق العربيّ، رغم أنّ التاريخ الإسلاميّ والعربيّ للمنطقة لا يترك مجالًا للشكّ في وجود قابليّة طبيعيّة لتقبّل الآخر وكيف لا والتعدّديّة كانت منذ البداية السِّمَة الأبرز للإسلام الحنيف؟!

- **د. يسري خيزران هو زميل بحث في معهد ترومان ومختص بتاريخ سوريه ولبنان**

[5] في شهر تمّوز المنصرم، عُقِد في معهد فان لير مؤتمر لمناسبة إصدار مختارات من الشعر الإيزيديّ في أعقاب الكارثة، 2014-2016.